

منشور ع 32 - عدد لسنة 2011

\*\*\* // \*\*\*

الموضوع: حول تعاقد المؤسسات العمومية للصحة مع المحامين.  
المرجع: منشور الوزير الأول عدد 4 بتاريخ 09 فيفري 2011.

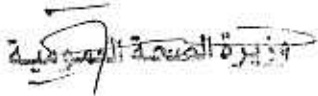
وبعد، فقد لوحظ أن بعض المنشآت والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر لوزارة الصحة العمومية تلجأ إلى التعاقد المباشر مع المحامين لتمثيلها لدى المحاكم دون مراعاة الإجراءات التي من شأنها ضمان الشفافية والمساواة في اختيار المحامين المكلفين بالدفاع عن مصالحها.

وفي هذا الإطار فإني أدعو السادة المديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة والمنشآت الخاضعة لإشراف الوزارة، قبل التعاقد مع المحامين، إلى ضرورة اللجوء إلى المنافسة عبر إشهار إعلان استشارة في الغرض على أن يتم إثر ذلك اختيار العرض الأنسب بالنسبة إلى المؤسسة.

هذا، ويتجه القيام بالإجراءات اللازمة في الغرض قبل انتهاء العقود المبرمة حالياً احتراماً للعلاقات التعاقدية القائمة، وإعلام المحامين المتعاقد معهم بالنية في عدم تجديد عقودهم وطلب استرجاع الملفات التي هي في عهدهم في الإبان.

ونظراً للأهمية البالغة لهذا الموضوع، فإني أولى عناية فائقة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة.

وزيرة الصحة العمومية



الإمضاء: الدكتورة هيبية الزاوي بن رمضان

## المرسى إليهم للإعلام والتنفيذ:

- أعضاء الديوان.
- المديرون العامون ومديرو الإدارة المركزية.
- المديرون الجهويون للصحة العمومية.
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للصحة.
- الرؤساء المديرون العامون للصيدلية المركزية للبلاد التونسية والشركة التونسية للصناعات الصيدلانية والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري.
- المدير العام لمركز الإعلامية لوزارة الصحة العمومية.
- المديرية العامة للوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات.
- الرئيس المدير العام لديوان المياه المعدنية.